

النهضة تبحث عن واجهة جديدة لتمير أجناداتها

الحركة الإسلامية تجهض وثيقة «عهد التضامن والاستقرار»



باتت الضغوط المتصاعدة التي تمارسها عدد من الأحزاب السياسية على حركة النهضة تنذر بفقدان الإسلاميين لخيوط التحكم في المشهد السياسي التونسي والدفع بهم إلى الهامش، ما دفع بالحركة الإسلامية إلى البحث عن واجهة جديدة تحايل من خلالها إعادة صياغة الأدوار بما يضمن لها الحفاظ على التوازنات القائمة.

الجمعي قاسمي

تونس - تحاول حركة النهضة الإسلامية بشتى الطرق إعادة صياغة الأدوار ورسم سيناريوهات جديدة للمشهد السياسي العام في البلاد، عبر الدفع بمواقف تتسم في الكثير من جوانبها بتصعيد خراع توريد من خلاله تغيير مسار الوقائع المضادة لأجنداتها. وأكدت مصادر سياسية لـ"العرب"، أنه خلافا للمواقف المعلنة التي تُشدد فيها على تعزيز الوحدة الوطنية وتشريك كل الأطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجابهة التحديات التي تواجهها البلاد، تعمل هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، جاهدة على الإبقاء على الوضع في البلاد هشا ومتارجحا وفقا لحسابات مُرتبطة بأجندات المشروع الإخواني في المنقطة.

وكشفت ذات المصادر أن الحركة الإسلامية أفضلت التوقيع على وثيقة "عهد التضامن والاستقرار" التي تقدمت بها حكومة إلياس الفخفاخ في وقت سابق لتفقيه المناخ السياسي من التجاذبات التي عمقتها الصراعات الجانبية التي أضعفت التحالف الحكومي الحالي. وكان يُفترض أن يتم التوقيع على الوثيقة المذكورة قبل عيد الفطر، غير أن اجتماع مسؤولي أحزاب الائتلاف الحاكم الذي كان مُبرجحا الإثنين الماضي، لم يُعقد بسبب امتناع حركة النهضة عن الحضور، وذلك في موقف عكس استمرار هذه الحركة في سياسة المراوغة الزدوجة على مفاصل مصالحها الضيقة، وحساباتها الحزبية التي لا تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاستقرار السياسي. ولم تفت مناورات النهضة عند إجهاد اعتماد تلك الوثيقة، وإنما تواصلت بمساعٍ لخلق معادلات جديدة تُساعد على فرض توازنات أخرى بتحالفات لم

تكن في الحسبان مثل إعادة إحياء حركة نداء تونس تحت عنوان قوى الوسطية والاعتدال. ويرى مراقبون أن "بيان قوى الوسطية والاعتدال" الذي وزع ليل المسعى لخلق مناخ داخلي قد يفرص على الفاعلين السياسيين واقعا يُجبرهم على تغيير سياساتهم بما يُعيد مسالك العملية السياسية إلى الخط الذي تريد حركة النهضة رسمه في قادم الأيام وذلك على ضوء الرسائل التي بعث بها الرئيس قيس سعيد إلى الطبقة السياسية. وحمل البيان المذكور توقيع أكثر من 20 اسما لناشطين سياسيين ووزراء سابقين، منهم خالد شوكات، القيادي في حركة نداء تونس جناح علي الحفصي، الذي عينه رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ وزيرا مكلفا بالعلاقة مع البرلمان، ومحسن حسن وزير التجارة الأسبق الذي

انتقل بين عدة أحزاب، ومحمد الغرياني آخر أمين عام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل.

النهضة تسعى لخلق توازنات جديدة بتحالفات لم تكن في الحسبان مثل إعادة إحياء حركة نداء تونس

ويقول الموقعون الذين لا يخفون علاقاتهم بحركة النهضة، إنه "ساعهم أن تعمل بعض الأطراف على إضعاف المعادلة الوطنية الحالية، الذي يراى يهدد في العمق أمن البلاد واستقرارها وسلامة مسارها في الانتقال الديمقراطي وصلاية مؤسساتها الشرعية المنتخبة وحظوظها في إنقاذ مسيرتها التنموية

الاقتصادية والاجتماعية". واثار توقبت توزيع هذا البيان الكثير من التساؤلات، لاسيما وأنه تزامن مع ارتفاع في حدة التصريحات الدالة على رفض استمرار حركة النهضة في عملية التضييل والمراوغة رغم تعثر مشروعها، إلى جانب تصعيد الرئيس قيس سعيد من مواقفه التي تنتهي بأن ساعة الحسم للقطع مع حالة التارجح الراهنة التي يتسم بها المشهد العام في البلاد قد اقتربت.

وربم سعيد في كلمة توجه بها إلى الشعب التونسي بمناسبة عيد الفطر، برسائل واضحة رغم تعدد الاتجاهات التي بدأت بحركة النهضة الإسلامية ورئيسها راشد الغنوشي، الذي يراى حاليا البرلمان، ولم تتوقف عند الأطراف الساعية إلى إشاعة الفوضى في البلاد تحت عناوين مُختلفة. وقال في كلمته التي حررت مختلف القوى السياسية،

بوادر عزلة

إنه "لا يبحث عن خلق الأزمات أو إدارة الأزمات، كما تفعل بعض الأطراف السياسية"، مؤكدا في نفس الوقت أنه "لن يسمح لأي طرف بتجاوز القانون أو تجاوز صلاحياته التي منحها الدستور". وربط مراقبون هذا التأكيد بممارسات الغنوشي الذي يواجه حاليا اتهامات مُتصاعدة بتجاوز صلاحياته الدستورية من خلال إمعانه في إجراء الاتصالات والقاعات مع قوى خارجية، وفرض تحالفات باجندات لا تراعى مصلحة البلاد، عكست تعديبا صارخا على صلاحيات الرئيس، التي تضمنها دستور البلاد.

فب العصف
تغيير النظام السياسي في تونس للإصلاح أم لعزل النهضة؟

الجيش الليبي يستعيد نفوذه على المجال الجوي

طرابلس - قال مدير إدارة التوجيه

العنوي في الجيش الوطني الليبي، العميد خالد المحجوب، الإثنين، إن تطوير القدرات الجوية خلال الأيام الماضية كانت له نتائج دقيقة على الأرض، فيما كشفت مصادر إن سلاح الجو تعزز بعدد من الطائرات المقاتلة المتطورة من نوع سوخي ومع 25 القدرة على التعاطي مع وادارات منظومات الدفاع الجوي التركية المنتشرة بكثافة في غرب ليبيا ومصراتة، ما يمكن من قلب الموازين الميدانية.

وأضاف العميد المحجوب في تصريح لسكاي نيوز عربية أنه تم إسقاط أربع طائرات تركية مسيرة من نوع "العنقاء"، موضحا أنه تم أيضا إسقاط نحو 94 طائرة من نوع "درون" تركية خلال الفترة الماضية.

وأكد الجيش الليبي أنه مستمر في المعركة ولديه القدرة والإمكانات التي يتطلبها الأمر لتحرير طرابلس من الميليشيات والمرتزة السوريين والأتراك، في وقت تسعى فيه الميليشيات إلى مهاجمة مدينة ترهونة.

ولا يزال الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر يحتفظ بكامل شرق ليبيا ومعظم الجنوب، بما في ذلك معظم المنشآت النفطية، لكن وجوده في شمال غرب البلاد، حيث يتركز أغلب سكان ليبيا، تعرض لضغوط شديدة بعد أن حققت ميليشيات الوفاق تقدما على الشريط الساحلي الغربي.

ويبدو أن الطائرات التركية المسيرة والدفاعات الجوية لعبت دورا رئيسيا في تقدم قوات حكومة الوفاق في الأسابيع القليلة الماضية، مع ورود أنباء متكررة عن تعرض سلاسل إمدادات الجيش الوطني الليبي القادمة من الشرق لضربات.

وأشارت تقارير بهبوط طائرتين قادمتين من تركيا، تحمالان أكثر من 300 من المسلحين والمقاتلين المرتزة السوريين، في مصراتة شمال غرب ليبيا.

ووفق ما ذكره موقع "فلايت رادار" المتخصص بمراقبة حركة الطائرات حول العالم، فإن الطائرتين من طراز "لوكهيد سي 130 إي"، وقد رصدتا أثناء تنقلهما من إسطنبول إلى مصراتة، وحسب الموقع ذاته فإن طائرة تابعة لسلاح الجو التركي، تحمل علامة القوات الجوية الكينية، غادرت مطار إسطنبول متجهة إلى ليبيا.

العدالة والتنمية المغربي

يخشى حكومة إنقاذ وطني تدفع به إلى الهامش

محمد ماموني العلوي

الرباط - رفض رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية الإسلامي سعد الدين العثماني دعوات تطالب بتشكيل حكومة إنقاذ وطني لمواجهة تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية والاجتماعية، معتبرا أنها محاولة للالتفاف على المسار الديمقراطي في البلاد.

وتنامت الدعوات لتشكيل حكومة إنقاذ وطني في المغرب بعد قصور الخطة التي وضعتها حكومة العدالة والتنمية للتعامل مع تداعيات الجائحة، إضافة إلى الصراعات السياسية والاتهامات المتبادلة بين شركاء الحكم، ما يضرب الاستقرار السياسي في وقت تحتاج فيه البلاد إلى تضامن بين مكونات الحكم. وقال العثماني إنه "لا معنى لحكومة إنقاذ وطني، لأنه يتم اللجوء إليها عندما تكون هناك أزمة سياسية في البلاد ونحن لسنا في أزمة سياسية ولم يقل بهذا أحد".

وأضاف "جميع دول العالم التي تواجه كورونا لم تلجأ لهذا الأمر ولا مبرر له بناتنا، وواجهت الجائحة بحكوماتها وبرلمانها وتنصرت عليها إما قليلا أو كثيرا ونحن نواجهها بهذه الأدوات". وارتفعت في الآونة الأخيرة الأصوات المطالبة بتقديم الكفالة على الولاء الحزبي لتدبير مرحلة ما بعد كورونا وتحقيق الإفراج الاقتصادي والإنقاذ الاجتماعي بتسمية حكومة إنقاذ تستوعب الكفاءات الوطنية، كون جل

الشخصيات الوزارية التي قدمها الحزب الإسلامي على أساس أنها كفاءات أُنجبت فشلها في التعامل مع الأزمة.

قيادات العدالة والتنمية تعتبر المطالبة بحكومة إنقاذ محاولة للالتفاف على المسار الديمقراطي

وقال المحلل السياسي عمر الشراوي إن "مطلب حكومة الكفاءات في الدول الديمقراطية لا يطرح بالمرّة بسبب أن الديمقراطية لديها تتطابق مع منطق

الكفاءة، فالأحزاب ترشح أفضل ما لديها للمناصب الوزارية والمسؤوليات العليا، أما داخل الأحزاب المغربية ومنها العدالة والتنمية فالود مفقود بين الحزبية والمعادلة الوطنية الحالية، على نحو يهدد في العمق أمن البلاد واستقرارها وسلامة مسارها في الانتقال الديمقراطي وصلاية مؤسساتها الشرعية المنتخبة وحظوظها في إنقاذ مسيرتها التنموية

بمناخية تدخل في استقلالية الأحزاب. وقال رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية لـ"العرب" إن "حزب العدالة والتنمية اتخذ من نظرية المؤامرة نهجا ثابتا لكون عقيدته لا تنبني على التحليل العلمي للواقع الملوس، كما أنه لا يملك مشروعا اقتصاديا أو مبادرات عملية تتجاوز تداعيات كورونا سوى البقاء في السلطة التي باتت غاية وليست وسيلة"، مضيفا أن "الحزب عمل داخل الحكومة على رعاية مصالحه الخاصة".

وتابع لزرق "على رئيس حزب العدالة والتنمية أن يتحلّى بالشجاعة من خلال الإقرار بفشل حكومته، وعجزها عن رفع التحديات المطروحة والعمل على تقديم استقالته وفسح المجال لتشكيل حكومة إنقاذ وطني دون حسابات حزبية ضيقة". وختم أستاذ العلوم السياسية بالقول "لا بد من حكومة إنقاذ وطني للتغلب على تداعيات الوباء بعد القصور في إدارة حالة الطوارئ الصحية لحماية المواطنين واقتصاد المغرب".

ويرى مراقبون أن حزب العدالة والتنمية يتخوف من فقدان فرصة العودة إلى الحكم إذا ما استجاب لمطالب حكومة إنقاذ وطني، خاصة وأن البلاد تتهيأ للانتخابات التشريعية العام المقبل.

وسبق للكتائب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي المعارض إدريس لشكر أن اقترح "إنهاء حكومة سعد الدين العثماني والانتقال إلى حكومة وحدة وطنية"، موضحا بأنه "إذا طال الوباء، فستصبح الحاجة للجوء إلى حكومة وحدة وطنية، أمرا حتميا".

الجزائر: تجاهل مطالب الحراك يدفع إلى تعقيد الأزمة

صابر بليدي

الجزائر - خابت آمال المعارضة الجزائرية في خطاب رئيس البلاد، بعدما خلا من أي إجراءات لتهدئة المناخ السياسي المتوتر، لاسيما إطلاق سراح المساجين السياسيين، واكتفائه بتعينة الشارع من أجل الصبر والثبات في مواجهة وباء كورونا، الأمر الذي يفتح المجال أمام عودة الاحتجاجات قريبا.

وتفادى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الحوض ولو بالتلميح في قضية الوضع السياسي المتوتر في البلاد، خاصة خلال الأسابيع الأخيرة، عكس التوقعات التي كانت تنتظر استغلاله لفرصة عيد الفطر، من أجل الإعلان عن تدابير عفو عن مساجين الرأي.

وعكس التقاليد التي داب عليها رؤساء البلاد، حيث يتم الإعلان عن إجراءات عفو في الأعياد الدينية والوطنية حتى عن مساجين الحق العام، ورغم الدعوات المتصاعدة من أجل مراعاة الظروف القسرية التي فرضها وباء كورونا، وإطلاق المزيد من نرلاء السجون، فإن الرئيس تبون تجاهل الأمر تماما في الخطاب الذي ألقاه عشية عيد الفطر. واكتفى بالإشادة بما أسماه "تعهدات السلطة بإرساء قواعد ديمقراطية حقيقية في البلاد"، في حين ركز خطابه كليا على الوضع الصحي في البلاد، ودور الحكومة والشعب في إنجاح التدابير المتخذة من أجل الحد من تداعيات الوباء على الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل ظهور بوادر تدمر من استمرار الحجر الصحي وعدم وضوح مؤشرات إيجابية في الأفق.

ودفعت القضية الأمنية المتصاعدة خلال الأسابيع الأخيرة إلى خروج مسيرات شعبية خلال شهر رمضان في بعض بلدات محافظة تيزي وزو (القبائل)، للتذبير بحملة الاعتقالات، مما يرجح فرصة عودة الاحتجاجات السياسية إلى الشارع مع أول عودة للحياة العادية في البلاد.

رغم الدعوات المتصاعدة لإطلاق سراح مساجين الرأي تواصل السلطة تجاهل المطالب ما ينذر بالتصعيد

وتحصي تنسيقية معتقلي الرأي نحو 150 معتقلا، وصدور أحكام مشددة تصل إلى 18 عاما سجنا نافذة، إلى جانب تواجد العديد من الناشطين والصحافيين ورموز الحراك الشعبي في السجن منذ عدة أشهر، على غرار رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد) كريم طابو، وسامير بلعربي والحقوقي عبدالله بن نعمو.. وغيرهم، الذين تكرر سجنهم بعد قضاء عقوبات سجن سابقة في نفس السياق.

وفي خطوة تضامنية مع سجناء السراي، نظم تحالف منظمات مهاجرة حفلا عشية عيد الفطر عبر الإنترنت دعما لمعتقلي الحراك الشعبي، وتحت شعار "لن نتوقف.. لن نصمت.. من أجل دولة قانون.. من أجل حرية التعبير"، حيث أدى فنانون داعمون للحراك أغاني سياسية تنتقد السلطة وتتضامن مع هؤلاء.

ارتباك في صفوف حزب العدالة والتنمية